

٥



Copyright © King Saud University

NEW

١٦٠
ف.ف.

(الفوائد الفنارية على الرسالة الاشيرية) ،
تأليف الفناوي ، محمد بن حمزه . - ٨٣٤ هـ .
بخط محمد بن عبدالقادر القبانى سنة
١٢٩٤ هـ .

٥٨٤٧

٨٤ ق ٩ س ٢٠ × ١٤ سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ، المتن بالحمرة
الازهرية ٣ : ٤٣٢ كشف الظنون ١ : ٢٠٧

١ - المنطق أ - المؤلف ب - الناسخ
ج - تاريخ النسخ د - شرح الرسالة الاشيرية فى
الميزان

ف ١٧١٧ / ٤

٤٤ / ١١ / ١٥

مكتبة جامعة القاهرة - قسم المخطوطات

الرقم: ٥١٤٧ ج ١٧١٧ ع ٤

الفوائد الضاربة على الرسالة الأثيرية

المؤلف: الفخاري، محمد بن عبد الله -

تاریخ الفیض : ۱۷۹۶ هـ - - - - -

اسم المالك محمد بن عبد القادر القصاب

عدد الأوراق: ٨٤ - - - - -

ملحقات:

— — — — —

الأثرية في الميزان شرعت

فيه غدوق يوم من اقصر

الأيام وختمت مع اذان

مغربه بعون الله الملك

العلام انه ولي كل توفيق

وانعام اعلم ان من حق

كل طالب كثرة تضبطها

جهة وحدة ان يعرفها بتلك

بتلك الجهة ويحصل

الشعور

بمعرفة الحق والبرهان على ما هو عليه من غير حاجة الى دليل خارجي

ويعلم ان كل واحد من هذه الجهات هو في نفسه كمال في معرفة الحق

فانما هذه الجهات هي التي تسمى بالجهات الخمسة

بذلك الكثرة

العلم الاجمالي بتلك الجهة

الشعور بها قبل الشروع فيها

حتى يامن من فوات شيء مما

يعنيه وحرف المهمة الى

وان يعرف

غايتها ليزداد حدا ونشأ

ولا يكون سعيه عبثا

وخلا لا علم

كثرة تضبطها جهة وحدة

ذاتية باعتبارها تعد

هذا الشعور هو الذي يولد في النفس من غير حاجة الى دليل خارجي

اي تلك الكثرة

اي يقصد ويا من عن صرف الخ

يعني ان طالب كل تضبطها جهة وحدة عليه ان يعرف

في تلك الجهة

بذلك الكثرة

بذلك الكثرة

بذلك الكثرة

بذلك الكثرة

بذلك الكثرة

بذلك الكثرة

الجهة التي هي في الحقيقة واحدة ولكنها تظهر كخمس جهات

بذلك الكثرة

تكون حيث قال وهو كونه في ذاته
وصفة الشيء خارج عنه فلا
يكون أمراً قائلاً
عن الكثرة لأن الكثرة لا تكون صفته
أما ذلك الكون خارج
عن الكثرة لأن الكثرة لا تكون صفته
وذلك لأن الأمر موضوع العلم
وغيره فحيز الوحدة الذاتية
على الموضوع للكون أمراً ذاتياً
لا يكون تلك الكثرة واحدة في ذاتها
أما ذلك الكون خارج
عن الكثرة لأن الكثرة لا تكون صفته
وذلك لأن الأمر موضوع العلم
وغيره فحيز الوحدة الذاتية
على الموضوع للكون أمراً ذاتياً
لا يكون تلك الكثرة واحدة في ذاتها

مسائل علماء واحد وهي
كونها باحثة عن الإعراض
أي الأحوال المستندة

الذاتية لشيء واحد وحدة
قوله أو اعتبارية
بأن يكون البحث عن الأعراض الذاتية

حقيقية أو اعتبارية
وجهة وحدة عرضية
في الدليل الذي هو جندسها علم أصول الفقه أو عرض

تتبع الجهة الأولى كونهها
التي واستتباعها غاية
سابق من الوعد إليه لكن هذه الجهة قوله تتبع الجهة

التي واستتباعها غاية
التي واستتباعها غاية
التي واستتباعها غاية

التي واستتباعها غاية
التي واستتباعها غاية
التي واستتباعها غاية

التي واستتباعها غاية
التي واستتباعها غاية
التي واستتباعها غاية

التي واستتباعها غاية
التي واستتباعها غاية
التي واستتباعها غاية

بأحد الجهتين وغايتها
وموضوعها على الشروع في
تلقاها فنقول باعتبار الجهة
الأولى المنطق علم يبحث فيه
عن الإعراض الذاتية للتصور
والتصديقات من حيث نفوذها
في الاتصال بالجهولات أو عن

بأحد الجهتين وغايتها
وموضوعها على الشروع في
تلقاها فنقول باعتبار الجهة
الأولى المنطق علم يبحث فيه
عن الإعراض الذاتية للتصور
والتصديقات من حيث نفوذها
في الاتصال بالجهولات أو عن

بأحد الجهتين وغايتها
وموضوعها على الشروع في
تلقاها فنقول باعتبار الجهة
الأولى المنطق علم يبحث فيه
عن الإعراض الذاتية للتصور
والتصديقات من حيث نفوذها
في الاتصال بالجهولات أو عن

بأحد الجهتين وغايتها
وموضوعها على الشروع في
تلقاها فنقول باعتبار الجهة
الأولى المنطق علم يبحث فيه
عن الإعراض الذاتية للتصور
والتصديقات من حيث نفوذها
في الاتصال بالجهولات أو عن

بأحد الجهتين وغايتها
وموضوعها على الشروع في
تلقاها فنقول باعتبار الجهة
الأولى المنطق علم يبحث فيه
عن الإعراض الذاتية للتصور
والتصديقات من حيث نفوذها
في الاتصال بالجهولات أو عن

بأحد الجهتين وغايتها
وموضوعها على الشروع في
تلقاها فنقول باعتبار الجهة
الأولى المنطق علم يبحث فيه
عن الإعراض الذاتية للتصور
والتصديقات من حيث نفوذها
في الاتصال بالجهولات أو عن

بأحد الجهتين وغايتها
وموضوعها على الشروع في
تلقاها فنقول باعتبار الجهة
الأولى المنطق علم يبحث فيه
عن الإعراض الذاتية للتصور
والتصديقات من حيث نفوذها
في الاتصال بالجهولات أو عن

بأحد الجهتين وغايتها
وموضوعها على الشروع في
تلقاها فنقول باعتبار الجهة
الأولى المنطق علم يبحث فيه
عن الإعراض الذاتية للتصور
والتصديقات من حيث نفوذها
في الاتصال بالجهولات أو عن

بأحد الجهتين وغايتها
وموضوعها على الشروع في
تلقاها فنقول باعتبار الجهة
الأولى المنطق علم يبحث فيه
عن الإعراض الذاتية للتصور
والتصديقات من حيث نفوذها
في الاتصال بالجهولات أو عن

بأحد الجهتين وغايتها
وموضوعها على الشروع في
تلقاها فنقول باعتبار الجهة
الأولى المنطق علم يبحث فيه
عن الإعراض الذاتية للتصور
والتصديقات من حيث نفوذها
في الاتصال بالجهولات أو عن

والفلا

يا ذكرا لك ان من حق كل طالب كذا في القول اهـ

عليه السلام
الصلوة النورية
وطلب العلم
والعلم والهدى
والهدى والهدى
والهدى والهدى

وتصديقات ولكل منهما اي التصورات او التصديقات
 مبادي ومقاصد فكان
 اقسامه اربعة فمبادي التصورات
 الكليات الخمس ومقاصدها
 القول الشارح ومبادي
 التصديقات القضايا

قوله ٦. وههنا وهو قياسي مؤلف من مقدمات يقينية الانتاج اليقين ومثال ذلك قولنا السقف جزء البيت وكل جزء اصغر من كله فيكون السقف اصغر من البيت اهـ قوله جلا

كقوله للحي فلان يطوف
بالليل وكل من يطوف بال
ليل فهو ذاهب فلان
ذاهب فهذا شبيه
بالخطيئات بالطن
الان الطواف بالليل يحجب
الطن بالسارقة لانا
لما هديه اه

طلة
 تسمى علي عوي القسم
 بالظنيات وسمي القسم الأول به الحكمة
 بالظنيات وسمي القسم الثاني صناعة
 الحرف وسمي القسم الثالث صناعة
 الاصول وكما تطلق الاشتراك اللفظي ملكة
 ما ذكر بطلقان اقامتها اه
 الاقتدار علي اقسام
 القياس قسم اقسام
 قسامه خمسة خارج عن الفاظها
 المنطق بدون ضم صاحب
 تسعة والاولى هي قياس
 قلت القياس المنقسم
 وهو غير معدود في الابواب
 هو القياس مجبب الضوء اه

[illegible]

اراد ترتيبها على وفق
ما بعده وهذا كذا
اردتم القيام اليها
بقدر ما لا يخلو
قالوا انما في الصلاة
واجب على هذا
تقدموا على هذا
تقدموا على هذا

في العلوم من الطلاب رتب الابواب

علي وفق ما اشرنا اليه فصار تقديم

مباحث ايساغوجي واجبا عليه فقال

بعد ذكر الخطبة ايساغوجي

اي هذا باب ايساغوجي اي الكليات

الخمس ولما كان المنقسم اليها هو الذات

والعرضي للذات هما قسمان من

الكلي القسم من المفرد والقسم

من اللفظ وجب التعرض فيه

مبا

وطي نحمد الله على توفيقه ونسئله هذه اية طريفة ونصلي على محمد
وعترته اجمعين وبعد فجملة رسالة في المنطق اوردا
فيها ما يجب استحضارها لمن يشتد في شئ من العلوم مستعينا بالله انه مفيد الخبز والجود ايساغوجي الخ

اي الكليات الخمس كان فيل اذا قيل في من السائل بالباب الثاني
يكون معناه انه لا يبحث فيه الا عن هذا ولا يبحث عن هذا
الافضل فليكن يصح ان يقال هذا باب ايساغوجي وقد بحث فيه
عن اللفظ الفاظا فاجاب بقوله ولما كان الخ اه

اي الكليات الخمس كان فيل اذا قيل في من السائل بالباب الثاني
يكون معناه انه لا يبحث فيه الا عن هذا ولا يبحث عن هذا
الافضل فليكن يصح ان يقال هذا باب ايساغوجي وقد بحث فيه
عن اللفظ الفاظا فاجاب بقوله ولما كان الخ اه

لمباحث اللفظ وتقديمها علي

غيرها ولما كان فهم المعني من اللفظ

باعتبار دلالته عليه وجب التعرض

والتصدي اولاً للذكر تعريف الدلالة

وتقسيمها ومنه يعلم ان المصركون

لم يعد مباحث الالفاظ بابا من

الفن بل ذكرها في باب ايساغوجي

مقدمة طباحته فنقول الدلالة

هي كون الشئ بحيث يلزم من العلم

اي انما كان ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث اللفظ
اي اذا كان ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث اللفظ
اي اذا كان ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث اللفظ

اي انما كان ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث اللفظ
اي اذا كان ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث اللفظ
اي اذا كان ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث اللفظ

اي انما كان ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث اللفظ
اي اذا كان ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث اللفظ
اي اذا كان ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث اللفظ

قوله ان لم يتخلل الظن الخ باي
بين الدليل والمذكول كما سلكه العلم
بأن شي العلم بشي آخر اه
قوله ان لم يتخلل الظن الخ باي
بين الدليل والمذكول كما سلكه العلم
بأن شي العلم بشي آخر اه
قوله ان لم يتخلل الظن الخ باي
بين الدليل والمذكول كما سلكه العلم
بأن شي العلم بشي آخر اه

به العلم او الظن بشي آخر او من
الظن به الظن بشي آخر فالشي
الأول يسمى دليلا برهانيا وبرهانا

ان لم يتخلل الظن والا فديلا اقناعيا

وامارة والشيء الثاني يسمى مدلولاً

وتقسمها ان الدال ان كان لفظاً

فالدلالة لفظية والافغير لفظية

فوضعيه ان توسط الوضوع فيها

كالخطوط والحوالعقود والاشارة

والنصب

قوله ان لم يتخلل الظن الخ باي
بين الدليل والمذكول كما سلكه العلم
بأن شي العلم بشي آخر اه
قوله ان لم يتخلل الظن الخ باي
بين الدليل والمذكول كما سلكه العلم
بأن شي العلم بشي آخر اه
قوله ان لم يتخلل الظن الخ باي
بين الدليل والمذكول كما سلكه العلم
بأن شي العلم بشي آخر اه

والنصب والافعقلية كدلالة العالم
علي الصانع واللفظة ان كانت بتوسط
الوضع فوضعيه والا فان كانت

نسب اقتضاء طبيعة اللافظ

التلفظ به عند عروض المعنى

المعني له كدلالة اح على السعال

فطبيعيه والافعقلية كدلالة

اللفظ المسموع علي اللافظ والمقصود

بالنظر للمنطقي الدلالة اللفظية الوضعية

وتفيد اللفظ بكونه مسموعاً من وراء الجدار اشارة الى ان اللافظ اذا كان مشاهداً كان وجوده معلوماً بحس البصر لا بدلالة اللفظ اه

قوله ان لم يتخلل الظن الخ باي
بين الدليل والمذكول كما سلكه العلم
بأن شي العلم بشي آخر اه
قوله ان لم يتخلل الظن الخ باي
بين الدليل والمذكول كما سلكه العلم
بأن شي العلم بشي آخر اه

النضج

البساط ويستتزم المطابقة واما

قوله ومنه يعلم
أي من استلزام التضمن
لوجود الجزئي يعلم أن
المطابقة موجودة بدون
التضمن أي بهان ولأن
تقول ومنه أي قول المصنف
وأن كان له جزء هو
قوله بخلاف العكس يعني أن قولنا
المطابقة لا تستلزم التضمن لا
نعكس إلى قولنا التضمن لا يستلزم
المطابقة لأنها يستلزمها بناء على أن
الدلالة في معنى موضوع له متفرع على تحقيق
الموضوع له وهو يستلزم الدلالة على ما هو
له أي وقوله ويستلزم المطابقة أي
على ما هو موضوع له
أي أن المطابقة بناء
على موضوع له متفرع على تحقيق
الموضوع له أي

عق

حق

توضيح
اللفظ على
وصدق
كان دالا
لفظ الشئ
المطابق
حد التصرف

ع

...الشمس والارض والانس والحيوان والنبات والجمادات ...

فانما لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

في تعريفه وبيان
 انما هو الذي لا يخلو
 من غير ان يكون له
 في ذاته ما يميزه
 عن غيره من الاشياء
 بل هو الذي لا يخلو
 من غير ان يكون له
 في ذاته ما يميزه
 عن غيره من الاشياء

ايضا على الدلالة على الضوء مطابقة عند الإطلاق
 عليه والتمسك عند الإطلاق على الجرم انما دلالة اللفظ
 على جزء ما وضع له نظرا الى وصفه للجمع فينتقل
 عند التضمن بالمطابقة والالتزام بدخولها فيه
 لكن ليست هذه الدلالة عند الإطلاق في وسط
 ان الضوء جرم ما وضع له لتحقيق تلك الدلالة ان يكون مطابقة وتضمنا
 عند فرض عدم وضعه للجمع وبالتحديد بقيد
 الحثية ينفع الانتقاض ويقصد ايضا على الدلالة
 على الضوء مطابقة عند الإطلاق عليه وتضمنا عند
 الإطلاق للجمع انما دلالة اللفظ على لازم ما
 له نظرا الى وضعه للجرم الملزوم فينتقل عند دلالة
 الالتزام بالمطابقة والتضمن بدخولها فيه لأن
 هذه الدلالة عند الإطلاق ليست بواسطة
 ان الضوء لازم ما وضع له لتحقيق تلك الدلالة
 عند فرض عدم وضعه للجرم الملزوم فاذا قيد بقيد من
 الحثية ينفع الانتقاض ابرهان

التي تختلف باختلاف الا
 اعتبارات يراد في تعريفها قيد
 الحثيات

في تعريفه وبيان
 انما هو الذي لا يخلو
 من غير ان يكون له
 في ذاته ما يميزه
 عن غيره من الاشياء

في تعريفه وبيان
 انما هو الذي لا يخلو
 من غير ان يكون له
 في ذاته ما يميزه
 عن غيره من الاشياء

الحثيات سواء ذكرت اول
 تذكر فلما اكتفوا كلهم بأرادتها
 في تعريفها من غير ذكر في تعريفات
 الكلليات حيث يمكن ان يكون
 الشيء الواحد جنسا ونوعا وفصلا
 وخاصة وعرضا عاما كالمثلون
 فانه جنس للأبيض والسود ونوع للبيضا
 وفصل للكتيف وخاصة للجسم
 وعرض عام للحيوان اكتفي

فقال الشيء الواحد

اي والابيض والسود والاحمر

المصنف ههنا ايضا وثانيها ان
ترتب الحكم عن المشتق يدل
على عليية المأخذ فترتب كل
من الدلالات الثلاث على الدال
بالوضع يدل على ان تسمية
الدلالة مطابقة وتضمنا والتزاما
انما هي بسبب كون تلك الدلالة دالة
بالوضع لتمامه او لجزئه او للزومه
والثاني ان تقييد دلالة الالتزام

بالزوم

١١
بالزوم الذهني لا حاجة اليه لان
الغرض من اشتراط الزوم
تصحيح الانتقال وضبط الد
لالة وهما حاصلان بأي لزوم
كان والالم يكن الزوم لزوما
وجوابه انا لان سلم حصولهما
بالزوم الخارجي فان الزوم الذهني
كونه بحيث يلزم من تصور
المسمي تصور فيتحقق الانتقال

ان لزوم الذهني بين الانسان
والقابلية المذكورة للزوم البين
بالمعني الأعم والتعريف المذكور
اللزوم البين بالمعني الأخص فاشتراط
الأخص بوجوب اشتراط الأعم
لعدم تحقق الأخص بدون الأعم
فيكون المعني الأعم أيضا شرطا
او التمثيل له لا للأخص وبهذا
القدر يصح التمثيل واما كفاية
المعني

١٢
المعني الأعم لكون الالتزام مقبولا
وعلم كفايته فبحث آخر فيه
خلاف بين الأمام والجمهور كما
عرفة في المطولات **ثم اللفظ**
اما مفرد وبسيط واما موالف
ومركب لانه اما ان لا يراد بجزء
منه الدلالة على جزء المعني
او يراد والأول المفرد **وهو الذي**
لا يراد بالجزء منه دلالة على

المعني اعم من ان لا يكون له
جزء كهمزة الاستفهام او يكون
له جزء ملغناه كالنقطة او
كان ملغناه ايضا جزء ولا يدل
على جزء المعني كالانسان فان
الالف منه مثلا لا يدل على
الحيوان او دل على جزء المعني
ايضا لكن لا يدل على جزء معناه
كعبد الله علما اذ ليس شيء من
العبودية

١٢
العبودية والا لو هيده جزء
للتشخص المعلم او دل على جزء
ايضا لكن لا يكون دلالة
مرادة كالحيوان الناطق علما
اذ ليس شيء من معني الحيوان
والناطق الجزئين للانسان
الجزء للشخص المعلم مراد عند
العلم ^{اذ العلم} لا يراد به الا الذات
المعين مع قطع النظر عن حقيقة

الذات الايري ان المقدم لو كان غير
الحيوان الناطق لم يتغير حال
العامية فالمفرد خمسة اقسام
واما مؤلف وهو الذي لا يكون
كذلك اي الذي يكون
القيود الخمسة متحققة فيه
كرامي الجماعه فان الزامي يراد به
الدلالة على اذات من صدر منه
الري وبالحجارة على الاجسام
المعينة

في بيان المقادير الخمسة

المعينة فان قلت مفهوم المركب
وجودي يجب تقديم تعريفه على
مفهوم المفرد فلم عكسه
قلت لا القصد بتصدير اللفظ
الي التقسيم والتعريف ضمنى
والتقسيم باعتبار الذات لا المفهوم
وذات المفرد سابق على ذات المركب
واعلم ان المفرد والمركب واقسامهما
الآتية المفهوم اولا وبالذات واللفظ

ثانيا وبالعرض تسمية للدال
باسم المدلول غير ان المصنف
اعتبر التقسيم المجازي تقريبا
الى فهم المبتدئين واللفظ
المفرد اما كلى وهو الذى لا يمنع
نفس تصور مفهومه عن وقوع
الشركة كالانسان اى
لا يمنع مفهومه من حيث انه
متصور في ذهن شركة بين كثير
ين

17
كثيرين فيه وان منع من
حيث البرهان الدال على وحدته
كالواجب تعالى او من حيث
النظر الى وجوده الخارجى وهذا
المنع بوجهين اما بان لا يكون
له وجود خارجى حتى يقال بجواز
الشركة فيه كاللاشئ وشريك
البارى واما بان يكون له وجود
خارجى غير مشترك كالشمس ففي

قوله نفس تصور مفهومه
احتراز عن ان يخرج امثال
ما ذكرنا من الكليات عن
تعريف الكلي فلا يكون جامعا
وتدخل في تعريف الجزئي فلا يكون
مانعا اذ في الاكتفاء بالنفس
او التصور لا تحصل هذه الفائدة
على ما لا يخفى للمصنف واما ذكر
المفهوم فبني على ان مورد القسمة

12
القسمة اللفظ فلا يلزم ان يكون
للمفهوم مفهوم واما جزئي وهو
الذي يمنع نفس تصور مفهومه
عن ذلك اي عن وقوع الشركة
بين كثيرين **كزيد** فان مفهومه
مع التعيين والمجموع من حيث
انه متصور يمنع الشركة كما
يمنع تصور الهذية من حيث
تطبيقها على الوجود الخارجي

بجلاف الذات ^{مفهوم} فانه عين حقيقة
النوع كما عرف فان قلت
الجزئي لا يمنع نفس تصور
مفهومه عن وقوع الشراكة
كزيد وعمر وغيرهما وكل
ما كان كذلك فهو كلي فالجزئي
كلي هذا خلف قلت المراد
من الجزئي ان كان ما صدق
لفظ الجزئي عليه من نحو زيد
فلا

١٨
فلا نسلم الصغرى وان كان لفظ الجزئي
فلا نسلم الخلف في النتيجة **و**
اللفظ المفرد الكلي ما ذاتي وهو
الذي يدخل في حقيقة جزئياً ^{ته}
كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفرس اي ان اريد بهما
ماهيتهما النوعية فجزئيان
اضافيان وان اريد ماهية
افرادهما اعني الحصص فجزئيان

حقيقان واعلم ان الذات
يطلق بالأشراك على معنيين
ما يكون داخلا وما يكون
خارجا فالنوع على الأول ليس
بداقي لانه تمام حقيقة

الجزئيات وعلى الثاني
ذاتي فظاهر تعريف
المصنف يشعر بالأول
ويمكن حمله على الثاني

بالتأويل

١٩٩
بالتأويل بأن يراد بالداخل غير
الخارج فان حمل على الظاهر يكون
المراد بالذاتي حين ما شرع في تقسيم
المعني الثاني ولذلك اعاده مظهرا
فلم يكتف بالمضمر وان امكن
حمل المضمر على الاستخدام لكن
الغالب في المضمر ارادة المعني
الأول واما حديث اعادة
الشيء معرفة فاصل يعيد

عنه كثير اللقائين وان
حمل على التأويل المذكور فالذاتي
في مشرع التقسيم جار على اصل
اعادة الشيء معرفة **واما عرضي**
وهو الذي يخالفه اي لا يد
خل في حقيقة جزئياته باحد
المعنيين اي بان لا يكون جزاء
او بان لا يكون خارجا **كالضاحك**
بالنسبة الى الانسان فانه خا

خارج لان القاعدة ان نوعا
اما اذا كان له خواص مترتبة
كالناطق والمتعجب والضاحك
فاقدمها يعتبر ذاتيا لان الذاتي
اقدم فان قلت حقيقة
النوع عين الذات فكيف
يكون ذاتيا قلت جوابه
المشهور ان اطلاق الذات
عليه اصطلاح لغوي فلا

ما هو المراد منه وهو اقسام ثلاثة
 لانه اما مقول في جواب ما هو او
 في جواب اي شيء هو في ذاته وهو
 الفصل والمقول في جواب ما هو
 اما بحسب الشركة فقط وهو
 الجنس او بحسب الشركة
 والخصوصية معا وهو النوع
 ولذا قال اما مقول في جواب ما
 هو بحسب الشركة فقط

فلا يقتضي المغايرة بين المنسوب

والمنسوب اليه واقول الذاتي

كما يطلق على نفس الحقيقة

يطلق على ما صدق عليه

الحقيقة فرما يراد بالذات

ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة

نفس الحقيقة الى ما صدق

عليه كما يمكن نسبة جزئها

اليه والذاتي قد سبق بيان

ما هو
 عند قول فان على الظاهر
 ونصف هذه النسبة

قوله كما يمكن نسبة جزئها اليه اي
 الحقيقة اعني الحيوان وحده والنطاق
 وحده الى ما صدق عليه نفس الحقيقة بان يقال
 ان الحيوان ذاتي بمعنى انه منسوب الى الذات
 التي هو ما صدق عليه الحقيقة الحيوان وذلك
 الناطق ذاتي بذلك الاعتبار فيمكن نسبة
 نفس الحقيقة الى ما صدق عليه نفس الحقيقة
 ايضا

ما هو المراد منه وهو اقسام ثلاثة

لانه اما مقول في جواب ما هو او

في جواب اي شيء هو في ذاته وهو

الفصل والمقول في جواب ما هو

اما بحسب الشركة فقط وهو

الجنس او بحسب الشركة

والخصوصية معا وهو النوع

ولذا قال اما مقول في جواب ما

هو بحسب الشركة فقط

ففتح الحاء اقصم مما فيها لان مفتوح الحاء صفة فتدخل
 صدر فلا يليق الحاق هذه الباء
 في جواب ما هو فان قلت ان الجنس
 لا يكون مقولا في جواب ما هو بل
 في جواب ما هو او في جواب ما هو قلت
 في جواب ما هو فان قلت ان الجنس
 لا يكون مقولا في جواب ما هو بل
 في جواب ما هو او في جواب ما هو قلت
 في جواب ما هو فان قلت ان الجنس
 لا يكون مقولا في جواب ما هو بل
 في جواب ما هو او في جواب ما هو قلت

كالحیوان بالنسبة الى الانسان

والفرس فان الحيوان جواب

لقولنا ما الانسان والفرس لا نقول

ما الانسان لان السائل عما هو

انما يستل عن تمام الحقيقة وليس

الحيوان تمام حقيقة الانسان

المختصة بل تمام حقيقة المشتركة

مع الفرس فلا بد من قولنا فقط

والا لم يصح قوله وهو اي ذلك

المقول

انما يستل عن تمام الحقيقة وليس الحيوان تمام حقيقة الانسان المختصة بل تمام حقيقة المشتركة مع الفرس فلا بد من قولنا فقط والامر يصح قوله وهو اي ذلك

المقول الجنس لان النوع ايضا

مقول بحسب الشركة في الجملة

فكان المراد منه ذلك وان لم

يذكره ويرسم بانه كلى مقول

على كثيرين مختلفين

بالحقائق في جواب ما هو الكلى

جنس الجنس شامل لسائر

الكليات والمقول انما ذكر ليتعلق

به على كثيرين فليس شيء منهما كلى المقول

اي لفظ فقط اي الجنس اي لفظ فقط اي الجنس اي لفظ فقط اي الجنس

الفصل والنوع والخاصة والعرض العامة

مستدركا وانما ذكر علي كثيرين
 ليوصف بقوله مختلفين
 بالحقيقة وقوله مختلفين بالحقا
 يق احتراز بذلك عن النوع والخاصة
 والفصل القريب تخصيص
 الاحتراز بالنوع تحكيم وقوله
 في جواب ما هو احتراز عن
 الفصل البعيد والعرض العام
 وخاصة الجنس وانما كان
 عن الجنس

قوله احتراز عن الفصل البعيد
 القريب للجنس فيكون هو الفصل
 المسماة بالحيوان فيكون مساويا له كالجنس
 الحيوان والعرض العام هو الخارج المتجاوز عن
 النوع وهو المسمى خاصة الجنس والفرق بين العرض
 والجنس باعتبار عدم تجاوزه عن جنس الحيوان في غيره
 ايضا فهو اي الخارج المتجاوز عن الطبيعة الطبيعية للجنس
 العرض العام للجنس الواحد المتجاوز عن الجنس الواحد
 في غيره من الاجناس كالتميزية المتجاوزة من الحيوان
 الى الجسم الثاني والتميز المتجاوزة الى الجسم الموجود
 والوجود المتجاوز منه الى الجوهر فان هذه الامور مقولة
 على صفتين مختلفين بالحقيقة اما مساواتها للجنس
 كالفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام
 للنوع اولاهيتهما من الجنس كالعرض العام
 للجنس وقيد في جواب ما هو ليقوم
 عن الجنس

هذا ومثاله رسمالان المقولية
 عارضة للكليات والتعريف
 بالعارض رسم وذلك لان
 الجنس في نفسه هو الكلي
 الذاتي المختلفات الحقيقة سواء
 قيل عليها ولم يقل ما المقولية
 وكونه صالحا لها فيما يعرض
 له بعد تقومه كذا في شرح

اي كون المقولية عارضة
 وكذا النوع في نفسه وهو الكلي
 الذي له مختلفات الحقيقة
 اي مختلفات الحقيقة
 اي مقولية الكلي لم يعمل
 اي المقولية بالفضل وكونه صالحا لها
 اي حصوله وصفه علي كثيرين

الاشارة فلا يلتفت الي ما يقا

انت انت
 الاشارة فلا يلتفت الي ما يقا
 التعريفات حدودا فاجاب مقول فلا تلتفت

اي تعريف الجنس
 وانما ذكر علي كثيرين

التعريفات حدودا فاجاب مقول فلا تلتفت

ذلك لان الكلام مفهومه معروف

السنة الع. فونناص وع.

السنة الع. فخصاص وعين

فردين فالانسان جواب لقولنا
مازيد ولقولنا ما زيد وعمر ولانه
تمام الحقيقة لكل فرد من الأفراد
المختلفة بالعوارض الشخصية
وهو اي ذلك المقول النوع
ويرسم بانه كلي مقول علي
كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة في جواب ما هو ذكر الكلي والمقول
علي كثيرين ليس بمستدر
ط

اي مطلقا سواء كان موجودا
في الخارج ام في الذهني اه

كثيرين علي
الكلية وقوله مقول يتعلق
بجنس الجنس عام لا يميز
بفردية كذا اه

كأمر وقوله مختلفين بالعدد
دون الحقيقة احتراز عن
الجنس وخاصة والعرض
العام والفصل البعيد تخصيصه
بالاحتراز عن الجنس تحكيم
وقوله في جواب ما هو احتراز
عن الفصل القريب وخاصة
النوع فانهما مقولان في جواب
اي شيء هو في ذاته او في عرضه

بالنظر الى الناطق
بالنظر الى الظاهر اه

ربيع بناء علي حقيقة ان اختلاف اشرار الحق
 يستلزم لاتفاقها كما بينا كل ذلك
 بدليل التبديل اه برهان

مسلوق بنفاه
بينا تعريف النوا دون
قائما على
حق

بدر لیل التبدیل ابراهیم برهان
مستلزم لاتفاقها کما بینا کل ذلك
ما کریم بناء علی صفتکه ان اختلاف
ما کریم بناء علی صفتکه ان اختلاف

من رديها مما حقيقه
عنه النوى وذكر النوى من

وهذه النسخة وذاكر النسخة من

الحسين بن علي

فبالحقيقة بقوله
أي لا تترك الشواهد دون
معلق يعني هو

الحقيقة مستلزم لاتفاقها كما بينا كل ذلك
بدليل التبديل اه برهان

في حكم الواحدة واما غير مقول
في جواب ما هو بل مقول في جواب
في حكم الواحدة واما غير مقول
في جواب ما هو بل مقول في جواب

قلت وجهه ان في الفصل
ان كل ماهية لها فصل فلما فصل
اليه غير لازم فاشار بالتعريف
والثاني الذي فان قلت هذا التعريف
في الاول دون الثاني فان قلت
القدماء صادق على الخاصة فلا يكون
ذهب المتقدمون الى ان التعريف لا يجب
مساويا للمعرف بل يجوز الى من ذهب
بالتعريف الذي يشار به الى من ذهب
لطيف هذا وثانيا بان كلمة كونه قسما
الذاتي بقرينة سوق الكلام وكونه قسما
الذاتي ووجوب اعتبار المقسم في القسم

في الجنس بل في عايشا
ذاته
ان السؤال باي شيء
او يقول ولنا اي ولا جعل
ان السؤال باي شيء هو
الذي يميز الذات في قال وهو
ولا لا تنقضي بالخاصة فانها
في الجنس بل في عايشا
ذاته

عما يشاركه في الجنس كما
لناطق بالنسبة الى الانسان
تفهيها على ان كل ماهية لها فصل
فلها جنس البتة وهو المذكور
في الشقا واما المتأخرون فاختاروا
المذكور في الاشارات وهو ان
الفصل اعم من ان يميز الشيء
عن المشاركات الجنسية
الوجودية وهذا الخلاف مبني

الفصل ايضا موجوب في التمييز عنه يحتاج الى
ان يكون في ذاته فخرج به الخاصة فاستلزام
ان يكون في ذاته فخرج به الخاصة فاستلزام
ان يكون في ذاته فخرج به الخاصة فاستلزام

ان يكون في ذاته فخرج به الخاصة فاستلزام
ان يكون في ذاته فخرج به الخاصة فاستلزام
ان يكون في ذاته فخرج به الخاصة فاستلزام

سريعا كحرة الحجل وصفه الوجمل
 او بطيئا كالشباب ولم تقع اصلا
 كالفقر الدائم لمن يمكن غناؤه
 وكل واحد منهما اي من اللازم
 والمفارق اما ان يختص بحقيقة
 واحدة وهو الخاصة فلازم
 الخاصة كالضاحك بالقوة و
 المفارق الخاصة كالضاحك
 بالفعل للانسان وترسم الخاصة

بأنها

فمما هو ان السامع لا يسمع
 الا ما يسمع من شئ
 حقيقة ان السامع لا يسمع
 الا ما يسمع من شئ
 فمما هو ان السامع لا يسمع
 الا ما يسمع من شئ

بأنها كلية تقال على ما تحت حقيقة
 واحدة فقط فخرج به غير النوع
 والفصل القريب وخرج بقوله قولا
 عرضيا واما ان يعم كل من اللازم
 والمفارق حقائق فوق واحدة وهو
 العرض العام كالمنفس
 بالقوة مثال اللازم العرض العام و
 الفعل مثال اللازم لمفارق العرض
 العام وقوله للانسان وغيره من

اي النوع والفصل
 لا ينفصلان على ما تحتها قولا حاتيا
 وانما قال فوق حقيقة واحدة
 لانها لا تنقسم من قبل
 بعين حقائق ان العرض
 العام هو
 اللفظ يعم ثلاثة حقائق فصاعدا

بأنه لا يمكن أن يكون الشيء متعلقا بنفسه
 بل هو متعلق بغيره
 لا بد أن يكون له متعلق
 باللفظ والشيء
 لا بد أن يكون له متعلق
 باللفظ والشيء

المحيوانات متعلق بهما بيان لعمومهما ويرسم بأنه كلي يقال على ما

تحت حقايق مختلفة يخرج به غير الجنس والفصل البعيد وخر

بقوله قولاً عرضياً الباب

الثاني في مقاصد التصورات وهو

باب القول الشارح ويراد فيه

المعروف ويسمى قولاً لأن القول

هو المركب والمعريف مركب كلياً

تفصيل القول الشارح
 هو المركب والمعريف
 مركب كلياً
 لأنه لا يمكن أن يكون
 الشيء متعلقاً بنفسه
 بل هو متعلق بغيره
 لا بد أن يكون له متعلق
 باللفظ والشيء
 لا بد أن يكون له متعلق
 باللفظ والشيء

بأنه لا يمكن أن يكون الشيء متعلقا بنفسه
 بل هو متعلق بغيره
 لا بد أن يكون له متعلق
 باللفظ والشيء
 لا بد أن يكون له متعلق
 باللفظ والشيء

عند قوم وغالب عند آخرين

والصحيح هو الأول لأن المعروف

من أقسام النظر الذي هو ترتيب أمور

معلومة فإن كون النظر ترتيباً

أمور مبني على عدم صحة التعريف

بالمفرد فلو كان ذلك مبني على

هذا لزم الدور ولهذا عرف بعضهم

النظر بتحصيل أمور ترتيب أمور

بل لأن المعروف لا بد فيه من تصور

تفصيل القول الشارح
 هو المركب والمعريف
 مركب كلياً
 لأنه لا يمكن أن يكون
 الشيء متعلقاً بنفسه
 بل هو متعلق بغيره
 لا بد أن يكون له متعلق
 باللفظ والشيء
 لا بد أن يكون له متعلق
 باللفظ والشيء

أي لو كان عدم صحة التعريف بالمفرد مبني على كون النظر ترتيباً أمور معلومة فأشار بأداة القرب إلى البعيد وبأداة البعيد إلى القريب فالعبارة العارية عن هذه الحرارة أن يقال فلو كان هذا مبني على ذلك أهـ ونقر بـ ٨ أن يقال عدم صحة التعريف بالمفرد مبني على كون كل نظر ترتيباً أمور معلومة وكون كل نظر ترتيباً أمور مبني على كون كل مركباً وكون كل نظر ترتيباً أمور معلومة مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد فيكون عدم صحة التعريف بالمفرد مبني على كون عدم صحة التعريف بالمفرد لزم الدور

بأنه لا يمكن أن يكون الشيء متعلقا بنفسه
 بل هو متعلق بغيره
 لا بد أن يكون له متعلق
 باللفظ والشيء
 لا بد أن يكون له متعلق
 باللفظ والشيء

بالمفرد فلو كان ذلك مبني على

هذا لزم الدور ولهذا عرف بعضهم

النظر بتحصيل أمور ترتيب أمور

بل لأن المعروف لا بد فيه من تصور

تفصيل القول الشارح

لا يجاب عنه بان معرف المعرف عنه
كوجود الوجود لان العينية ممنوعة
بل يجاب اما بان التسلسل غير لازم
لان معرف المعرف من حيث هو غير
محتاج الى معرف آخر اما البداهة
اجزائه او لكونه معلومة فكما انه
من حيث هو غير محتاج الى معرف
آخر كذلك لا يحتاج اليه من حيث
هو معرف لكونه معلوما باعتبار

عالي

عارض وهو صدق مطلق المعرف
المحدود عليه وقد عرفت ان الخاص
يقع معرفا باعتبار غير اعتبار خصوصية
واما بان التسلسل في الامور الاعتبارية
لانقطاعه بانقطاع الاعتبار غير
محال فعلم ان القول الشارح اما
حد او رسم لانه ان كان بمجرد
الذاتيات فحد والا فرسم فعرف
الحد بانه قول **دال علي كنه**

ماهية الشيء وهو ان كان تعريفا
بمجموع الذاتيات فحد تام وان كان
ببعضها فناقص فكونه حدا لانه
مانع عن دخول الاغيار فيه واحدا
في اللغة المنع وتماه ونقصانه باعتبار
الذاتيات فالحد التام **وهو الذي يتركب**
من جنس الشيء وفصله القريبين
كالحيوان الناطق بالنسبة الى
الانسان ولذا قال وهو الحد
التام

٢٤
التام والحد الناقص وهو الذي
يتركب من جنسه البعيد وفصله
القريب **كالجسم الناطق بالنسبة**
الى الانسان وانما لم يقل او يفصله
فقط كالناطق في تعريف الانسان
علي ما قالوا لان النطق مركب معنى
والاعتبار للمعنى فان كان معناه
جسما كان اوجوهه الى النطق
ونحوه كالجسم الناطق بعينه

وان كان معناه شديداً له النطق
ونحوه لم يكن حداً الا ان الشيئية
عارضة والرسم ايضا قسمان تام
وناقص لان المذكور فيه ان كان
جنساً قريباً مقيداً بما يخصه
فتام لكونه اثر اسمي رسماً لكونه
مشابهاً بالحد التام في ذلك يسمى
تاماً وان لم يكن كذلك فناقص
لنقصانه عن تلك التامة

والرسم

فالرسم التام هو الذي يتركب من
جنس الشيء القريب وخواصه
اللازمة كالحیوان الضاحك
في تعريف الانسان والرسم الناقص
وهو الذي يتركب عن عرضيات
تختص بجملة ما بحقيقة واحدة
سواء لم يختص شيء من احادها او
اختصت الواحدة الاخيرة **كقولنا**
في تعريف الانسان انه ماش على

قدميه يخرج الماشي على الاقدام
الاربعة عريض الاظفار يخرج
مدور الاظفار كالطيور بادي
البشرة يخرج مستورة البشرة
بالشعر مستقيم القامة يخرج
منحرف القامة فكل من الاوصاف
الاربعة يوجد في غير الانسان
فلما قال ضحكك بالطبع خرج
غيره ولا يرد ما يقال من ان في
بعضها

في بعضها غنية عن البعض فان
ذلك غير ملتزم والغرض التمثيل
واما التعريف بالضحك فقط
فان اريد به الحيوان الضاحك
فرسم تام وان اريد به الشيء
الذي له الضحك فمن هذا القبيل
واما ان اريد به الجسم الضاحك
فقد ذكروا انه ايضا اعني المركب
من الجنس البعيد والخاصة رسم

ناقص مع ان ما ذكره ليس شاملا
له فلا بد من التأويل ما بان يقا^ل
انه من باب التغليب او من اطلاق^ق
اسم الكل على الجزء فان المجموع المركب
من الثاني والعرضي عرض او يقال
ذكر ما هو الغالب في الوقوع فان
قلت الشيء الضاحك مركب من
العرض العام والخاصة فلا فائدة
فيه لان العرض العام لا يفيد

التمييز

التمييز ولا الاطلاق على الذات
والتعريف لاحدى الفائدةين
ومثله العريف بالفعل والخاصة
قلت قد قبل ذلك ان حقا وان كذبا
اما الحق الحقيقي بالقبول فان التصور
مع العرض العام والخاصة اقوي
من التصور مع مجرد الخاصة وكذا
التصور مع الفصل والخاصة اقوى
من التصور مع مجرد الفصل فكيف

لا يكون لها فائدة فالضبط
ان التعريف بمجرد الدائيات يجموعها
حد تام وبعضها حد ناقص والتعريف
لا بمجرد الدائيات فبالجنس القريب
والخاصة رسم تام وبغير رسم ناقص
فعلي هذا العرض العام مع الفصل
او الخاصة والخاصة مع الفصل
والجنس البعيد مع الخاصة كل منها
رسم ناقص الباب الثالث

في

في مبادي التصديقات وهي القضايا
واحكامها القضية قول يصح ان
يقال لقائله انه صادق فيه او
كاذب فيه فالقول وهو المركب
ملفوظا جنس للقضية الملفوظة
ومعقولا جنس للقضية المعقولة
وباقى القيود فصل يخرج المركبات
الانشائية طلبية كانت او غيرها
والنقيديت لان صدق القول

وكذب مطابقة حكمه للواقع
اول الاعتقاد اولهما معا وعددهما ولا
حكم في الانشائيات والتقييدات
لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر
من طرف النسبة ماضيا وحالا او
استقبالا اولاداء في الانشائيات
والتقييدات **وهي ما حمليه كفو**
لنازيد كاتب او ما شرطية
لان القضية لا بد فيها من ايقاع

النسبة

النسبة الحكمية او انتزاعها فالنسبة
ان كانت بثبوت مفهوم لمفهوم
فالقضية القائلة بايقاعها او سلبها
حملية وان كانت بثبوت مفهوم
عند ثبوت مفهوم آخر او ثبوت
معينة مفهوم عن مفهوم آخر
فالقضية القائلة بانقاعها او انتزاعها
شرطية ومن هذا يعرف ان
الشرطية ايضا **ام متصلة**

كقولنا ان كانت الشمس طالعة

فالنهار موجود حكم فيها بان

وجود النهار عند طلوع الشمس

واقع وكقولنا ليس ان كانت الشمس

طالعة فالليل موجود حكم فيها بان

وجود الليل عند طلوع الشمس

غير واقع واما شرطية منفصلة

كقولنا العدد اما ان يكون

زوجا او فردا حكم فيها بان مبا

ينة

مباينة فردية العدد لزوجيته

واقعة وكقولنا ليس اما ان يكون

العدد زوجا او منقسما بمساويين

حكم فيها بان مباينة الانقسام بمساويين

للزوجية غير واقعة **والجزء الاول**

من العملية يسمى موضوعا لانه

وضع ليحمل عليه شيء **والثاني**

محولا لحمله على الاول والجزء

الاول من الشرطية اي شرطية

كانت يسمى **مقد** ما تقدمه
في الذكر طبعاً وان تأخر وضعه **والثاني**
تاليا لتلوه لذلك ومما مر علم ان القضية
حتمية كانت او شرطية متصلة
او منفصلة **اما موجبة** ان كان
الحكم فيها بالايقاع **كقولنا** في الحتمية
نريد كاتب **واما سالبة** ان كان
الحكم فيها بالانتزاع **كقولنا** فيها
نريد ليس بكاتب وامثلة الشرطية
فر

٤١
قد تقدمت **وكل واحد منهما**
اي الموجبة والسالبة اما مخصوصة
او محصورة او مضملة والمحصورة
اما كلية او جزئية ففي القضايا
مخصوصتان ومهملتان ومحصورات
اربعة وذلك لان الحكم في كل من الموجبة
والسالبة اما على موضوع مشخص
وهي الخصوصية واما على غير فان
بين فيها كمية الافراد كلاك كانت

او بعضا بذكر السوراي اللفظ
الدال عليها فمحمولة والافمحمولة
واما الشرطيات فان كان الحكم
فيها بالاتصال او الانفصال في زمان
معين فمخصوصة والا فان بين
فيها كمية الزمان جميعه او بعضه
فمحمولة والافمحمولة وفي الجملة
الازمنة والاوزان في الشرطيه
بمنزلة افراد الموضوع في الحملية

والامثلة

٤٢
والامثلة غير خافية فان قلت
هذا التقسيم غير حاصر لعدم
ذكر الطبيعة فيه قلت
مورد القسمة القضية المستعملة
في العلوم والانتاجات وهي التي حكم
فيها على جزئيات الموضوع لا على
طبيعة كما ذكرنا بين في المطولات
وكل من الموجبة والسالبة اما
مخصوصة كما ذكرنا

من مثالهما واما كلية مسورة
كقولنا كل انسان كاتب
ولا شئ اولا واحد من الانسان
بكاتب واما جزئية مسورة كقو
لنا بعض الانسان او واحد من
الانسان كاتب وبعض
الانسان او واحد من الانسان
ليس بكاتب او ليس بعض الانسان
بكاتب او ليس كل انسان بكاتب

ومن

ومن هذا علم ان السور في المحلية
للايجاب الكلي وللايجاب الجزئي
بعض وواحد وللسلب الكلي لاشئ
ولا واحد وللسلب الجزئي ليس
كل وليس بعض وبعض ليس
وليعلم في الشرطية ايضا ان السور
للايجاب الكلي دائما وكلما ومتى ومهما
وما في معناها وللايجاب الجزئي قد
يكون وللسلب الكلي ليس البتة

والسلب الجزئي قد لا يكون وليس
دائما وليس كلما وليس مهما
والغرض من ذكر الاسوار التمثيل
بما فيه الاشتها في الاستعمال
لا الحصر فان قاطبة وكافة
وطرا ولام الاستغراق يصح
ان يكون سورا لاجاب الكلي
الحمل كما اشار اليه الشيخ في الشفاء
واما ان لا يكون كذلك في الجملة
بي

اي مخصوصة ومسورة تسمى
مهملة لاهمال السور فيها ولما
في الجملة ^{كقولنا} الانسان كاتب والانسان
ليس بكاتب وفي الشرطية
ان جاء زيد او اذا جاء زيد فاكرمه
والمهملة في قوة الجزئية لان الحكم
على افراد الشيء في الجملة مع الحكم
على بعض افراده مثلا زمان طردا
وعكسا وكذا الحكم في زمان منتشر

مع الحكم المطلق ^{مثلا انسان صح} والمتصلة قسمان
لانها اما ان يكون الحكم بالاتصال
فيها مبنيا على الاقتضاء وهي تسمى
لزومية وذلك اما بان يكون المقدم
علّة للتالي كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود او بان يكون
التالي علّة للمقدم كعكسه او بان
يكونا معلولي علّة واحدة نحو ان كان
النهار موجودا فالعالم مضى ومنه

التضاييف

التضاييف بينهما نحو ان كان نريد
ابا عمرو كان عمرو وابنه **واما** ان
لا يكون كذلك بل يكون الحكم
بالاتصال بمجرد الاتفاق وتسمى
اتفاقية كقولنا ان كان الانسان
ناطقا فالحمار ناطق فانه حكم فيها
بالاتصال بمجرد الاتفاق بين ناطقة
الانسان وناطقية الحمار لانهما
خلق كذلك لان بينهما اقتضاء

واعلم ان معنى عدم الاقتضاء
عدم علم الحاكم بالاقتضاء لعدمه
في نفس الأمر فلا يرد ما يقال من انها
لمادا مادامت علتها التامة
فامتنع انفكاك احدهما عن الآخر ولا
نعني بالاقتضاء الا ذلك وبهذا ينحل
ما ورد واعلي ان الدائمة اعم من
الضرورية **والمنفصلة** ثلاثة اقسام
حقيقية وممانعة الجمع فقط وممانعة

الخلو

الخلو فقط لان العناد **اما** في الصدق
والكذب معا تسمى **حقيقية** **كقولنا**
العددا ما زوج او فرد فانهما لا يصدقان
ولا يكذبان معا وهي **مانعة الجمع**
والخلو معا وهي موجبتا وسالبتها
ترفع العناد في الصدق والكذب
معا **كقولنا** البتة **اما** ان يكون
هذا الانسان كاتباً او تركيافاً فهما
يصدقان ويكذبان معا **واما** في الصدق

فقط ويسمى مانعة الجمع فقط

كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر

فانهما لا يصدقان وقد يكذبان

بان يكون انسانا وسالبتها ترفع

العناد في الصدق فقط انحر ليس

البتة اما ان لا يكون هذا الشيء

لا شجرا ولا حجرا فانهما يصدقان

ولا يكذبان والا لكان حجرا وشجرا

معا واما في المكذب فقط ويسمى

مانعة

مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما

ان يكون في البحر واما ان لا يغرق

فان الكون في البحر مع عدم الغرق

يصدقان ولا يكذبان والا لغرق

في البر وسالبتها ترفع العناد في الكذب

فقط انحر ليس البتة زيد اما ان

لا يكون في البحر واما ان يغرق فان

عدم الكون في البحر مع الغرق يكذبان

ولا يصدقان ومنه يعلم ان كل

مادة صدق فيها موجبة منع الجمع
كذب فيها سالبة وصدق
وصدق فيها سالبة منع الخلو وكل
مادة صدق فيها موجبة منع
الخلو كذب فيها سالبة وصدق
سالبة منع الجمع وكذا في جانب
سالبة وان كل شيئين صدق
صدق بين عينيها منع الجمع
صدق بين نقيضيهما منع

الخلو

الخلو وبالعكس لكن هذا بعد
الاتفاق في الكيف اي الايجاب والسلب
واما بعد الاختلاف فيه فالصادق
سالبة المتفق في النوع وقد تكون
المنفصلات فوات اجزاء ثلاثة واكثر
فالثلاثة كقولنا العدد اما زائد او
ناقص او مساو والكلمة اما اسم
او فعل او حرف والاكثر كقولنا العنصر
اما نار او هواء او ماء او ارض

والكل اما نوع او جنس او فصل
او خاصة او عرض عام ومثال
المتن ليس معناه ان ينسب عدد
الى عدد كما ظن فان الزيادة والنقصان
والمساوات لا يراد بها حينئذ معا
نيتها اللغوية بل المراد بها ههنا
الاصطلاحية فان كل ^{عدد} يزيد
المجتمع من كسوره التسعة عليه
يسمى زائدا كاثني عشر والناقص
ناقصا

١٩
ناقصا كالاربعة والمساوي مساويا
كالستة هذا في المنفصلة الحقيقية
واما مانعة الخلو المركبة من اكثر من
اثنتين فנקولنا اما ان يكون هذا
الشيء لا حجرا او شجرا او لحيوانا
واما مانعة الجمع المركب من اكثر
من جزأين فנקولنا اما ان يكون
هذا الشيء شجرا او حجرا او حيوانا
فان قلت لا يتركب شيء من المنفصلات

من اكثر من جزئين لان الانفصال
نسبة واحدة والنسبة الواحدة
لا تصور الا بين جزئين ضرورة
ان النسبة بين امور متكررة لا تكون
واحدة بل تكون متكررة قلت
المراد بتركب المنفصلات من اكثر
من جزئين تركيبها بحسب الظاهر
لا بحسب الحقيقة والافال انفصال
الحقيقي في المثال المذكور علي الحقيقة
هي

بين ان يكون العدد زائدا او لا يكون
ثم علي تقدير ان لا يكون زائدا بين
كونه ناقصا او مساويا فان قلت
فما وجه حكم ان الحقيقة لا يتركب
من اكثر من جزئين وممانعة الخلو والجمع
يتركبان قلت وجهه ان الحقيقة
اذا اريد بها الانفصال الحقيقي بين
كل جزئين منها فلا يكاد ان يصدق
لان الاول من اجزائها الثلاثة مثلا

اذ تحقق فان تحقق الثاني ايضا
ارتفع الانفصال الحقيقي بينهما وان
لم يتحقق الثاني فان تحقق الثالث لم
يكن بينه وبين الاول انفصال وان
لم يتحقق لم يكن بينه وبين الثاني انفصال
واما الآخران فيصدقان وان اريد
منع الجمع ومنع الخلو بين كل جزئين
معينين من اجزائهما كما في المثالين
المذكورين هذا والحق ان المراد بالا
نفصال

٥٨
بالانفصال ان كان انفصلا واحدا
لا يتحقق الا بين جزئين وان كان
مطلقا لانفصال فيتحقق بين
الجزئين او اكثر في الأقسام الثلاثة
ومما فرغ من القضايا شرع في احكام
مها على طريق الاختصار والاقتصار
على المطلقات على ما هو دأب الكتاب
فقال **التناقض** اي من جملة احكام
القضايا **التناقض** وهو **اختلاف**

القضيتين يخرج اختلاف المفردين
كزيد وعمر ومفرد وقضية
بالاجاب والسلب يخرج اختلا
فهما بالحمل والشرط والعدول
والتحصيل وغيرها فان نقبض
الشيء سلبه لا عدوله لان الشيء
وعدوله يرتفعان لعدم الاثبات
ولذا يقال لاتناقض في المفردات
لانها مع اعتبار الحكم لا تكون مفردة

وبعد

وبدونه لا تكون اجابا او سلبا
بحيث يقتضي ذلك الاختلاف
لذاته ان يكون احديهما صادقة
والاخرى كاذبة فخرج به الشبهان
اللذان لا يقتضي الاختلاف بالاجاب
والسلب فيهما ذلك نحو كل
حيوان انسان ولا شيء من الحيوان
بانسان او يقتضي ذلك لكن لذاته
بل بواسطة نحو زيد انسان وزيد

ليس يناطق فان اقتضاء الاختلاف
بدلك صدق احديهما وكذب
الاخرى بواسطة مساواة المحمولين
المقتضية لان يكون ايجاب احديهما
في قوة ايجاب الاخرى وسلب احديهما
في قوة سلب الاخرى **كقولنا زيد**
كاتب زيد ليس بكاتب هذا مثال
التناقض بين الخصوصتين **كما**
الابعد اتفاقهما **اي** القضيتين

في ثمانية

في ثمانية وحدات في الموضوع بخلاف
زيد قائم وعمر وليس بقائم والمحمول
بخلاف زيد قائم وزيد ليس بقاعد
والزمان بخلاف زيد قائم اي في الليل
وزيد ليس بقائم اي في النهار والمكان
بخلاف زيد قائم اي في المسجد
وزيد ليس بقائم اي في السوق والاضافة
بخلاف زيد اب اي لعمر ويزيد
ليس باب اي لعمرو والقوة والفعل بخلاف

الخمر في الدين مسكراي بالقوة والخمر
ليس مسكراي بالفعل **والجزء والكل**
بخلاف الزنجي اسوداي بعضه وليس
باسوداي كله **والشرط** بخلاف الجسم
مفرق للبصري بشرط بياضه وغير
مفرق للبصري بشرط سوده
والصحيح ان المعتبر في تحقيق
التناقض وحدة النسبة الحكيمة
حتى يرد الايجاب والسلب علي
شي

٥٤
شي واحد بان وحدةها مستلزمة
لهذه الوحدات الثمانية وعدم
وحدة الشيء منها مستلزمة لعدم
وحدة النسبة الحكيمة والافلا
حصر فيما ذكره لا ارتفاع التناقض
باختلاف الآلة نحو زيد كاتب اي
بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب
اي بالقلم التركي والعلّة نحو النجار
عامل اي للسلطان النجار ليس

بعامل اي لغیر والمفعول به نحو زيد
ضارب اي عمر ازيد ليس بضارب
اي بكر او الميز نحو عندي عشرون اي
درهما ليس عندي عشرون اي
دينارا الى غير ذلك وبهذا المقدار
يعرف تناقض المحصوتين واما
المحصورات فنقيض الايجاب الكلي
السلب الجزئي ونقيض السلب الكلي
الايجاب الجزئي ضرورة ولذا قال

ونقيض

ونقيض الموجبة الكلية انما هي
السالبة الجزئية ونقيض السالبة
الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا كل
انسان حيوان وبعض الانسان ليس
بحيوان ولا شيء من الانسان بحيوان بعض
الانسان حيوان لا يقال لا اتحد
للموضوع فيهما لان المراد بالموضوع
في تلك المسئلة الموضوع في الذكر وهو
متحد فالمحصورات لا يتحقق التناقض

فيهما الا بعد اختلافهما في الكمية
لان الكليتين قد تكذبان كقولنا
كل انسان كاتب ولا شئ من
الانسان بكاتب والجزئيتين قد
قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض
الانسان ليس بكاتب واعلم ان المهمة
في قوة الجزئية فحكمها حكمها ومن
اخكام القضايا العكس ^{لغة التبدل والقلب} وهو ان
^{منه} يصير ^{منسوب بانتمية المجهول} بتشديد الياء لان العكس
^{يكون بالافعال القلوب} يطلق

يطلق على معنيين على القضية الحاصلة
من التبدل ^{الذكر وعلى نفس التبدل} فلو لم يشدد صار معني
ثالثا اي يجعل الموضوع في الذكر او ما يقوم
مقامه من الشرطية وهو المقدم
^{عطف معولين على معمولين لغا واحد} محمولا ^{بما} والمحمول او ما يقوم مقامه
من الشرطية وهو التالي موضوعا
مع بقاء السلب والايجاب بحاله
والنصديق والتكذيب بحاله اما الاول فلان
قولنا كل انسان ناطق لا يلزمه

السلب أصلاً وقولنا لا شيء من
الإنسان محجراً لا يلزمه الإيجاب أصلاً
وأما الثاني فمعناه أن صدق الأصل
صدق العكس وإن كذب العكس
كذب الأصل كما هو شأن اللزوم
لأن كذب الأصل كذب العكس
كما فهموا ونقول معناه أن مجموع التصديقي
والتكذيب يكون بحالة لأن كلا منهما
يكون بحاله وكون المجموع بحاله يراد
بذلك

٥٧
كون التصديق بحالة إطلاقاً للفظ
على أحد احتمالاته على التعيين وإذا
عرفت مفهوم العكس فيقول الوجهة
الكلية لا تنعكس كلية لجواز
أن يكون المحمول أعم من الموضوع وعدم
جواز حمل الأخص على كل أفراد الأعم
أذ يصدق قولنا كل إنسان حيوان
ولا يصدق قولنا كل حيوان إنسان
بل تنعكس جزئية لوجوب ملاقاته

عنوا في الموضوع والمحمول في الموجبة
كلية كانت او جزئية وبالملاقاة
يصدق الجزئية من الطرفين **لانا اذا**
قلنا كل انسان حيوان فان
نجد الموضوع شيئا معينا موصوفا
بالانسان والحيوان فيكون بعض
الحيوان انسانا **والموجبة الجزئية**
تتبعكس ايضا تتبعكس جزئية
بهذه الحجة كما اشرنا والسالبة الكلية
تتبعكس

٥٨
تتبعكس كلية وذلك بين بنفسه
ولرده بيانا ونقول اذا صدق سلب
المحمولة عن كل فرد من افراد **الموضوع**
الموضوع صدق سلب الموضوع عن
كل فرد من افراد المحمول اذ لو ثبت
الموضوع لشي من افراد المحمول حصل
الملاقات بين الموضوع والمحمول **للك**
الفرد وقد مر ان الملاقاة تصحیح
الموجبة الجزئية من الطرفين وصدق

الموجبة الجزئية من الطرفين ينافي
السالبة الكلية من أحدهما فإنه
إذا صدق لاشئ من الانسان فالحجر
صدق لاشئ من الحجر بانسان
والا فبعض الحجر انسان وبعض
الانسان حجر هذا خلف او نضمها
صغري الى قولنا لاشئ من الانسان
بحجر حتي ينتج بعض الحجر ليس بحجر
هذا خلف والسالبة الجزئية **لا عكس**
لها لزوما

٥٩
لها لزوما اذ لو كان لها عكس لزوما
لصدق العكس في كل موضع صدق
الاصل وليس كذلك **لأنه يصدق**
بعض الحيوان ليس بانسان ولا
يصدق عكسه اي بعض الانسان
ليس بحيوان وانما قال لزوما لجواز
صدق عكسه احيانا بخصوص
المادة نحو صدق بعض الحجر ليس بانسان
وبعض الانسان ليس بحجر * واعلم انه

انما لم يذكر عكس النقيض مع انه من
جملة احكام القضايا لعدم استعماله
في العلوم والانتاجات كما سيبيح
من الانتاج بواسطة عكس نقيض
القضية لا يسمى قياسا بخلاف
الانتاج بالعكس المستوي لرعاية صحة
القضية فيه فان قلت اذا كان
كذلك فلم ذكره في المطولات
وطولوا احكامه تطويلا يكاد
يغيبه

يتمتع عن الاحاطة والمضبط قلت
لان له فائدة في بيان صدق
القضية بواسطة صدق عكس
نقيضها كما قالوا مع ان الشيخ
كثيرا ما يستنتج بعكس النقيض
في كتبه الحكمية كما لا يخفى على متبعيه
ومتبعيه الباب الرابع في مقا
صد الصديقات وهو باب القياس
في تعريفه وتقسيمه القياس هو قول

جنس مؤلف من اقوال يُخرج

القول الواحد كالقضية البسيطة

المستلزمة لعكسها مثلا والمراد بالا

قوال ما فوق الواحد ضرورة صحة

تأليف القياس من المقدمتين متى

سلمت صفة اقوال اشارة الى

ان كونها مسلمة في نفس الامر

ليس بشرط التسميتها قياسا

فيتناول التعريف القياس الكاذب

المقدمتان

المقدمات ايضا لزم يخرج الاستقراء

الغير التام والتمثيل فانهما وان سلما

لكن لا يستلزمان المقصود لكونهما

ظنيتين وقوله **عنها** يخرج المقدمتين

المستلزمتين لاحديهما فانهما

لا يلزم عنهما اذ ليس للاخري دخل

فيها **لذا** انها احتراز عن مثل قياس

المساواة فان استلزامها بواسطة

مقدمة اجنبية حيث تصدق

بتحقق الاستلزام كما في المساواة والظرف
وحيث لا تصدق فلا يتحقق كما
في النصفية والرعية وغيرهما وايضا
احتراز عن مثل قولنا جزء الجوهر
ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه
ارتفاع الجوهر المنتج لقولنا جزء
الجوهر جوهر فانه بواسطة
عكس تقيض الكبرى اعني قولنا كل

ما يوجب

ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
جوهر قول آخر هو النتيجة ومعني
اخرتها ان لا يكون احدي مقدمتي
القياس الاقتراني من الصغرى والكبرى
او الاستثناء من الشرطية او الرافعة
او الواضعة واما ان لا يكون جزءا من
احدي المقدمتين فغير ملتزم وانما
شرط الاخرية اذ لو لاها كان اما
هذيانا او مصادرة على المطلوب

مشتعلة على الدور المهرب عنه فان
قلت القضية المركبة المستلزمة
لعكسها وعكس نقيضها يصدق
عليها التعريف ولا يسمى قياس قلت
لان سلم فانها لا يسمى اقوالا بل قولاً
واحداً مركباً من اقوال كذا اجابوا
وهو اي القياس قسمان لانه اما
اقتراي ان لم يكن النتيجة او نقيضها
مذكورة فيه بالفعل صورة **كقولنا**
ط

٦٢
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
فكل جسم محدث وهو ليس
بمذكور في القياس بالفعل لانفسه
ولا نقيضه بل بالقوة لذكر مادته
دون صورته **واما استثنائي**
ان كانت النتيجة او نقيضها مذكورة
فيه بالفعل **كقولنا** ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود **لكن**
الشمس طالعة فالنتيجة وهو النهار

موجودة مذكورة فيه بالفعل اي
بصورتها او نقول لكن النهار ليس
بموجود فالشمس ليس بطالعه
فنقيض النتيجة اي الشمس بطالعه
مذكورة فيه بالفعل ولما فرع من
تعريف القياس وتقسيمه الى
قسمين شرع في تقسيم كل من
القسمين واحكامه فالقياس
الاقتراضي مشتمل على حدود ثلاثة

موضوع

موضوع المطلوب ومحموله والمكرر
بينهما في المقدمتين فنقول والمكرر
بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى
حدا اوسطا لتوسطه بين طرفي
المطلوب كما مؤلف في امثال المذكور
وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغرا
لانه في الغالب اقل افراد من المحمول
فيكون اصغرا ومحموله يسمى حدا
اكبرا لانه في الغالب اكثر افرادا

والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى
الصغرى لانها ذات الاصغر واما
حجته والتي فيها الاكبر يسمى الكبرى
لانها ذات الاكبر ومشملة وعليه
وهيئة التأليف من الصغرى
والكبرى يسمى شكلا تشبيها لها
بالهيئة الجسمية الحاصلة من
احاطة الحد الواحد او الحدود
بالمقدار والاشكال اربعة لان الحد

الاول

الاولى ان كان محمولا في الصغرى
وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
لانه يدل على الانتاج وارد على نظم
الطبع فان الطبيعة مجبولة على الانتقال
من الشيء الى الواسطة التي تقتضي
حكمه حكم المطلوب وان كان
بالعكس اي موضوعا في الصغرى
ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع
كقولنا كل انسان حيوان وكل

ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق

وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل

الثالث كقولنا كل انسان حيوان

وكل انسان ناطق فبعض الحيوان

ناطق ومحمول فيهما فهو الشكل

الثاني كقولنا كل انسان حيوان ولا

شيء من الحجر بحیوان فلا شيء من

الانسان بحجر وانما كان هذا ثانيا

وما قبله **الثالث** ان هذا يشارك

الاول

76
الاول في شرف مقدمته وهي المعري

لاشتمالها على موضوع المطلوب

وذلك يشاركه في احسن مقدمته

وهي الكبرى بخلاف الرابع اذ لا شركة

له اصلا مع الاول فهذه هي الاشكال

الاربعة المذكورة في المنطق والفرق

بينهما بحسب طاهية والشرف

قد مر وبحسب الانتاج ان الاول

ينتج المطالب الاربعة الكليتين المطلوبة

والسالبة والجزئيتين الموجبة والسالبة
والثاني ينتج السالبتين لا الموجبة
والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين
لا الكليتين ^{هـ} وبحسب الاشتراط
فللاول بحسب الكيف ايجاب الصغري
والكم كلية الكبرى وللثاني بحسب الكيف
ايجاب الصغري ^{هـ} اختلاف المقدمتين
بالايجاب والسلب والكم كلية الكبرى
وللثالث بحسب الكيف ايجاب الصغري
وكم

٦٧
والكم كلية احدي المقدمتين وللرابع
بحسب الكيف والكم ايجاب الصغري
والكم كلية احدي المقدمتين مع كلية
الصغري او اختلاف مقدمته بالايجاب
والسلب مع كلية احديهما والبراهين
في المطولات **والشكل الرابع منها**
بعيد عن الطبع جدا لما لفته
الاول القريب من الطبع الوارد على
النظم الطبيعي في كلتا المقدمتين

والذي له عقل سليم وطبع مستقيم
لا يحتاج إلى رد الثاني إلى الأول لأنه
لغاية قربه من الأول ينقاد باستقامة
الطبع للنتيجة من غير طلب رده
إلى الأول بخلاف الثالث والرابع فانهما
بعيدان عن الأول بالنسبة إليه ولا
شك أن مجموع الاستكالات يرد الحقيقة
إلى الأول بل إلى أول الأول بل إلى الضروري
عن أول الأول كما علم في المطولات وكذا

القياس

القياس الاستثنائي إلى الاقتران
وبالعكس وإنما ينتج الثاني عند
اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب
أذ لو اتفقتا فيهما لزم الاختلاف الموجب
لعدم الانتاج وهو صدق القياس
الوارد على صورة تارة مع إيجاب النتيجة
والأخرى مع سلبها وهو يدل على أن
النتيجة ليست لازمة لذاته
لاستحالة اختلاف مقتضى الذات

اما عند ايجاب المقدمتين فلكقولنا
 كل انسان حيوان وكل ناطق او
 كل فرس حيوان واما عند سلبها
 فلكقولنا الاشئ من الانسان بحجر
 ولاشئ من الفرس او من الناطق
 بحجر والشكل الأول هو الذي جعل
 معيار العلوم اي ميزانها والقياس
 الوزن فنورده ههنا ليحعل
 دستورا اي مرجعا يكتفي به ويتنتج

منه

منه المطلوب وشرطان احده
 ايجاب الغصري وكلية وضروبة المنتجة
 المنتجة اربعة والقياس يقتضي ستة
 عشر ضربا حاصلة من ضرب الصغرى
 المحصورات الاربع في الكبريات كذلك
 غير ان ايجاب الصغرى اسقط ثمانية
 حاصلة من ضرب الساليتين الصغرى
 في الكبريات الاربع وكلية الكبرى اسقطت
 اربعة اخرى حاصلة من ضرب الكبريتين

اعيد شرط انتاج ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فانها النتيجة
 كان ما ذكره شرط انتاج لانه لو انتفى ما الاثنان بحجر وكن
 فقد نصت وكافوا في المثال المذكور بقوله وكل حجر جسم
 كالوحدتين الكبرى في المثال المذكور تصدق كما في قوله كل ان
 لو انتفى كلية الكبرى ناطق وقتك كالبونك
 حيوان وبعض الحيوان ناطق وقتك كالبونك
 الكبرى في المثال المذكور بقوله وبعض الحيوان
 اهد باصري

اي كالمصغريات فيكون محصورات او اربعة
 اي كونه ايجاب الصغرى شرطا
 اي كونه الكبريات شرطا

الجزئيتين في الصغريتين الموجهتين
فبقي أربعة اضرب الضرب الاول
موجهتان كليتان ينتج موجهة
كلية كقولنا كل جسم مؤلف
وكل مؤلف محدث فكل جسم
محدث والثاني كليتان والكبرى
سالبة كلية ينتج سالبة كلية
كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء
من المؤلف بقديم فلا شيء من
الجسم

٧٠
الجسم بقديم والثالث موجهتان
والصغري جزئية ينتج موجهة جزئية
كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل
مؤلف حادث فبعض الجسم
حادث والرابع موجهة جزئية
صغري وسالبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض
الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف
بقديم فبعض الجسم ليس بقديم

ايضا فان هذه الضروب بهذا الترتيب

وانما رتب هذا الترتيب باعتبار

هذا الوجه لتقدم الاول على الثاني

النتيجة فالضرب الاول ينتج

استرف المحصورات وهي الموجبة

الكلية لاشتمالها على اشرفين الايجاب

هذا الوجه لتقدم الثاني على الثالث

والكلية والثاني ينتج السالبة

الكلية وهي استرف من الموجبة الجزئية

لان استرف الكلية لكونه من وجوه

تمثيل الوجوه المتعددة

متعددة لكونه شاملا ومضبوطا

ومقصودا ونافعيا في العلوم ازيد من

سرف

سرف الموجبة الجزئية والثالث

هذا الوجه لتقدم الثالث على الرابع

ينتج الموجبة الجزئية وهي استرف من

السالبة الجزئية لان فيه سرفا

واحد وهو الايجاب وليس في نتيجة

الرابع شئ من الشرفين والقياس

الاقتراي خمسة اقسام من

اي من جهة التركيب

وجه اخر لانه اما مركب من

تعريف المحل وهو ان يكون طرفاها مفردين بخلاف الشرطية

غير كل جسيم مولا وكل مولا محزون

حليتين كما مر من غير مرة

ويسمى اقترايا حليا

واما من متصلتين كقولنا ان

تعريف المنصل وهو ان يكون فيها صدق قضية اولا

صدقها على تقدير صدق قضية اخرى

كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود وكلما كان النهار موجودا

فالأرض مضيئة ينتج ان كانت

الشمس طالعة فالأرض مضيئة

لانه لمزوم لمزوم واما

من منفصلتين كقولنا كل عدد

فهو اما زوج او فرد وكل زوج اما

زوج الزوج او زوج الفرد لانه اما

ما ينقسم الى متساويين فهو زوج الزوج او زوج الفرد لانه اما

فانها منقسمة الى متساويين او لا ينتج

اثنان وان لم ينقسم بمساويين فهو زوج الفرد

والاول زوج الزوج والاني زوج الفرد

كل عدد فهو اما فرد او زوج

الزوج او زوج الفرد لان الصادق

من المتصلة الاولى ان كانت الفردية

فهي احدى اقسام النتيجة وان

كانت الزوجية فهي منحصرة

في قسمين كان الصادق احد

قسميها المذكورين في النتيجة ايضا

فيصدق النتيجة المركبة من اقسام

الثلاثة قطعا واما من حلية متصلة

سواء كانت المتصلة صغرى والحلية كبرى او كانت الحلية

صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كل انسان جسم وكلما كان

هذا الجسم ماشيا فهو حيوان ينتج من الشكل الاول

كل انسان حيوان

كقولنا كلما كان هذا انسانا

فهو حيوان وكل حيوان جسم

ينتج كلما كان هذا انسانا فهو
*قوله الصادق وهو الجسم على كل ما صدق عليه
قوله لازم وهو الحيوان صدق على الملزوم وهو الانسان*

عليه لازم صادق على الملزوم
*قوله قطعاً وفيه نظر لان الانسان
الصادق على كل ما صدق عليه لازم
ان يكون صدقاً على الملزوم لانه قد يكون
اللازم صفة للملزوم فان كان كذلك
يلزم ان يكون اللازم عيى الملزوم وهو محال*

كقولنا كل عدد اما زوج واما

فرد وكل فرد فهو منقسم

بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد

هذا دليل على المعاد بين
الفرد والنفس بمتساويين

او منقسم بمتساويين لان المتساويين

المعادين معاند للأخر واما من

متصلة ومنفصلة كقولنا كلما
مقدمة اه سواء كانت المتصلة صفري والمفصلة كبرى كالمثال المذكور

كان هذا انسانا فهو حيوان

وكل حيوان اما ابيض او اسود

ينتج كلما كان هذا انسانا

فهو اما ابيض او اسود لان اقسام
*او كانت المنفصلة صفري والمتصلة كبرى كقولنا كلما كان هذا انسانا
ينتج كلما كان هذا انسانا
فهو حيوان اه*

كل قسم مما صدق عليه لازم

يستلزم انقسام الملزوم فهذه

هي الاقسام الخمسة الافتراضي
 واستيفاء البحث في تحقيق نتائجها
 في المطولات اما القياس الاستثنائي
 فلا يخلو من ان يكون شرطية
 متصلة او منفصلة حقيقية او

مانعة الجمع او مانعة الخلو فامتنع
 ينتج بوضع المقدم وضع التالي
 ويرفع التالي رفع المقدم اثبات
 والحقيقة بوضع كل من الجزئين

لكن قد ينتج انه ليس بضروري
 كقولنا ما زرع او قد
 زرع بانه ليس بضروري
 كقولنا ما زرع او قد

هذا هو المقدم والنتيجة
 في الاستدلال بالقياس
 في المطولات اما القياس
 الاستثنائي فلا يخلو من
 ان يكون شرطية متصلة
 او منفصلة حقيقية او

العدد اما زرع او قد
 فرد او تقدر لكنه ليس بضروري
 كقولنا ما زرع او قد

رفع الآخر ورفع كل واحد منهما
 وضع الآخر اربعة ومانعة الجمع
 بوضع كل واحد منهما رفع
 الآخر فقط اثبات ومانعة الخلو
 برفع كل منهما وضع الآخر فقط

اثبات وقصار مجموع المنهجات
 مشتركة والعقيدة ستة اثبات
 المتصلة واثبات في مانعة الجمع

واثبات في مانعة الخلو هذا هو

كقولنا ما زرع او قد
 فرد او تقدر لكنه ليس بضروري
 كقولنا ما زرع او قد
 فرد او تقدر لكنه ليس بضروري
 كقولنا ما زرع او قد
 فرد او تقدر لكنه ليس بضروري

لكن قد ينتج انه ليس بضروري
 كقولنا ما زرع او قد
 زرع بانه ليس بضروري
 كقولنا ما زرع او قد

الكلام الكلي والي بعض ما ذكرناه
اشاره الي قوله **واما القياس الاستثنائي**
فالشرطية الموضوعية فيه ان
كانت متصلة موجبة لزومية
فاستثناء عيني المقدم ينتج عيني التالي
كقولنا ان كان هذا انسانا فهو
حيوان لكنه انسان ينتج انه حيوان
لانه وجود الملزوم ^{دليل الانتاج} ^{كطبيع النسي} يستلزم وجود
اللازم ^{كطبيع النهار} **واستثناء نقبض التالي ينتج**

ينتهي

نقبض المقدم كقولنا ان كان هذا
انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان
ينتج انه ليس بانسان لان عدم اللازم
يستلزم عدم الملزوم ولا ينتج
استثناء عيني التالي واستثناء نقبض
المقدم شيئا فالاستثناء ان كان
اعم من الوضع يسمى استثناء العين
ومن الرفع يسمى استثناء النقبض
فان قلت هذا صحيح فيما اذا

كانت الملازمة عامة اما اذا كانت
متساوية فاستثناء عين كل ينتج
عين الاخر واستثناء نقيض كل
ينتج نقيض الاخر كما قال في الفصول
ان الحكم قطعي في الصور الاربع
قلت الملازمة المتساوية في الحقيقة
متلازمتان فكل حكيم من الاربعة
المذكورة هي الملازمة بين المتلازمين
الا ترى ان استلزام وجود اللازم

بوجود

٥٦
وجود الملزوم فيها ليس من حيث
انه لازم بل من حيث انه ملزوم وكذا
استلزام عدم ملزوم عدم اللازم لا
من حيث انه ملزوم بل من حيث
انه لازم وان كانت منفصلة ^{في}
حقيقة فاستثناء عين احد
الجزئين ينتج نقيض الاخر لان
وجود احد المعاندين صدقا
يستلزم عدم الاخر فهذا في الحقيقة

ومنافعة الجمع واستثناء نقيض
احدهما ينتج عن الآخر لان عدم احد
المعاندين كذا يستلزم وجود الآخر
وهذا في الحقيقة ومنافعة الخلو
ولفظ الكتاب ساكت عن التفصيل
والاصل ما ذكرناه وعليه التعويل
والامثلة غير خافية ومن ابواب
المنطق ابواب الصناعات الخمس
لان المنطق كما يبحث عن الصورة

يبحث

يبحث عن المادة فلما تم التلويح الى
مباحث الصورة اشار الى مباحث
المادة ايضا فقال من جملة الصناعات
الخمس البرهان وهو قياس مؤلف
من مقدمات يقينية لانناج اليقين اعم
من ان يكون ضرورية او مكتسبة
منها فالقياس جنس يتناول الاقضية
الخمس والمؤلف ذكر ليتعلق به
قوله من مقدمات يقينية وهو

يخرج الخطابة والمجدل وغيرها وقوله
لانتاج اليقين غاية ذكره ليشتمل
التعريف على العلل الاربعة فالمؤلف
اشاره الى الصورة المطابقة والى
الفاعل بالالتزام وهو القوم العاقلة
والمقدمات مادة ونتاج اليقين
غاية **واما القينيات فستة اقسام**
لان حكم العقل به اما بلا استعانة
من الحسن او معها والاول ان لم

يتوقف

يتوقف على وسط حاضر
في الذهن فهو بالاوليات وان توقف
فهو قضايا قياساتها معها والثاني
اما ان لا يتوقف اليقين به بعد
الاحساس على شئ واحد او يتوقف
والاول المحسوسات فالاحساس
ان كان بالحس الظاهر فهو المشا
هدات وان كان بالحس
الباطن فهو الوجدانيات وان

توقف الحس اما حس السمع فالمتواترات
فانها يتوقف على حكم العقل بامتناع
تواطؤ المخبرين على الكذب او غير
فان توقف على تكرار المشاهدات
فالمجربات وان توقف على الحدس
فالحدسيات وهذا وجه الضبط
لا الحصر العقلي والي تعدادها اشار بقوله
احدها اوليات كقولنا الواحد
نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء
فهذين

٧٩
فهذين الحكمين لا يتوقفان الا على
نصير الطرفين فمن وهران الجزء قد
يكون اعظم من الكل كما في الفيل
فهو لم يتصور معنى الكل والجزء
ومشاهدات ويسمى محسوسا
ايضا **كقولنا الشمس مشرقه**
في المدرك بالبصر **والنار محرقة** في
المحسوس باللمس **ومجربات كقولنا**
شرب السم يهون يسهل الصفراء

اذ لو لم يسهلها لما وقع الاسمهال عقيب
شربها كليا او اكثر يا فيتوقف
اليقين فيها على تكرار امشاهدات
وحدسيات اي مقدمات يحصل اليقين
فيها على تكرار بسنوح المبادي واطقان
للذهن دفعة واحدة وهو المعنى
ولا حركة فيه بخلاف الفكر
فانه تدريجي لا دفعي ولذا قد يكون
اختلاف الناس فيه بالسرعة

والبطء

٨٠
والبطء اما في الحدس فليس الا
بالقله والكثرة لانه دفعي **كقولنا**
نور القمر مستفاد من الشمس ^{بواسطة}
مشاهدة تشكلاته النورية المختلفة
قربا وبعدا منها **ومتواترات** وهي
القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة
السمع لانها تقلها قوم يستحيل توا
طئهم على الكذب ومصادقه حصول
اليقين **كقولنا محمد صلى الله**

تعالى عليه وسلم ادعي السوء واظهره
اله المعجزة على يده فانه جعلنا
بالبلدان النائية والامم لما ضيه
وقضاي اقياساتها معها كقولنا
الاربعة زوج بسبب وسط احد
في الذهن وهو الانقسام بمقتسا
ويين فان الذهن يرتب في الحال
ان الاربعة منقسمة بمتساويين
وكل ما كان كذلك فانه زوج

فالاربعة

٨١
فالاربعة زوج والثاني من الصلوات
الخمس الجدل وهو قياس جنس
مؤلف من مقدمات مشهورة
فصل ويختلف باختلاف الارض
والامكنة والاقتران وغيرها
والخطابة قياس مؤلف من مقدمات
مقبولة من شخص معتقد فيه
كشي وولي او مظنونة مقدمات
معتقد فيها اعتقاد راجح نحو كل

حايط ينتثر منه التراب وكل ما ينثر
منه التراب ينهدم والشعر
قياس مؤلف من مقدمات
تنبسط منها النفس نحو الخمر
ياقوتة سيالة او تنقبض نحو
العسل مرق مهوعة والمغالطة
وهو قياس مؤلف من مقدمات
كاذبة شبيهة بالحق ولا يكون
حقا وتسمى سفسطة او ب

شبيهة

شبيهة بالمقدمات المشهورة
وتسمى مشاغبة او مقدمات
وهمية كاذبة كما يقال
ان وراء العالم فضاء لا يتناهي وهذه
ايضا ان قبول بها الحكم تسمى سفسطة
وان قبول بها الجد تسمى مشاغبة
فالمغالطة منحصرة في قسمين
السفسطة والمشاغبة والعمدة
اي المعتمد عليه هو البرهان

لاغير لان تحصيل العقائد الحقّة

وعصمنا الله عن العقائد الباطلة

ليس الا به وليكن هذا آخر

الرسالة في المنطق ختمنا

الله بالعقائد الحقّة وعصمتها

عن العقائد الباطلة وحسبنا

في زمرة السعداء والصالحين

وبوأنا في علي عليين مع النبيين

والمرسلين ﴿١٠٠﴾ و صلى الله

حلی

علی سیدنا محمد وعلی اکبر

وصحبه اجمعين والحمد

لله رب العالمين ثم يعون

اللهم بعنا وحسن توفيقه والله

اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب علي يد خدام

اینکه در کمال است

نعال العلماء الفقير اليه معا محمد ابي عبد القادر القبة

عَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ

في نصف الثاني من حياة الفرد سنة